إسبانيا: مشروع قانون لجعل فترة "الدورة الشهرية" إجازة مدفوعة الأجر

يتجه العالم لتوفير المزيد من الحقوق للنساء خلال فترة الطمث، ففي يتجه العالم لتوفير المزيد من الحقوق للنساء خلال فترة الطمث، ففي أوروبا، تستعد إسبانيا لتصبح الدولة الأولى في القارة تطبيقا لقانون يمنح النساء عطلة صحية خلال الدورة الشهرية.

أعطت الحكومة الائتلافية اليسارية في إسبانيا، الضوء الأخضر لمشروع قانون يعزز حقوق الإجهاض، ويجعل من المملكة أول دولة أوروبية تقدم إجازة مدفوعة الأجر ممولة من الدولة للنساء اللاتي يعانين من فترات مؤلمة بسبب الدورة الشهرية.

وسيطرح المشروع على جلسة عامة قبل قراءة أخرى في مجلس الوزراء والتصويت في مجلس النواب، ولا يزال أمامه أشهر قبل المصادقة عليه.

وتأمل حكومة الأقلية التي يقودها الاشتراكيون في توفير خدمات الإجهاض في جميع أنحاء إسبانيا، وإزالة الوصمة المتعلقة بالدورة الشهرية بمشروع القانون الجديد.

في السياق، قالت وزيرة المساواة إيرين مونتيرو للصحافيين "اليوم نرسل رسالة دعم دولية لجميع النساء اللواتي يناضلن من أجل حقوقهن الجنسية والإنجابية". مضيفة: "يجب أن نضمن أن النساء هن من يقررن ما يحدث لأجسادهن".

وفي حال إقراره، سيلغي القانون الجديد موافقة الوالدين للنساء اللائي تتراوح أعمارهن بين 16 و17 عاما الراغبات في إنهاء حملهن، ويلغي فترة التفكير الإلزامية البالغة ثلاثة أيام. كما يشمل إجازة مدفوعة الأجر للحوامل من الأسبوع 39 ويضمن توزيع منتجات الدورة الشهرية المجانية في المؤسسات العامة مثل المدارس والمراكز الصحية.

وأتاح قانون الإصلاح المتعلق بالإجهاض في إسبانيا لعام 2010 للنساء بإنهاء الحمل غير المرغوب فيه عند الطلب في غضون 14 أسبوعا، أو حتى 22 أسبوعا في حالات تشوهات الجنين الشديدة.

وأثار مشروع القانون جدلا في المملكة بشأن ما إذا كانت إجازة الدورة الشهرية مدفوعة الأجر ستساعد المرأة في مكان العمل أو تعرقلها.

ومن المقرر طرح مشروع القانون على جلسة عامة قبل قراءة أخرى في مجلس الوزراء والتصويت في مجلس النواب. ولا يزال أمامه أشهر قبل الموافقة عليه.

وجاءت خطوة الحكومة الإسبانية فيما احتشد الآلاف من مؤيدي حقوق الإجهاض في جميع أنحاء الولايات المتحدة السبت، غاضبين من احتمال أن تلغي المحكمة العليا قريبا القرار التاريخي الذي شرع الإجهاض في جميع أنحاء البلاد قبل نصف قرن.